

Distr.
GENERAL

TD/408
13 June 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الحادية عشرة

ساو باولو، ١٣-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

إعلان الاجتماع الوزاري لأقل البلدان نمواً في الأونكتاد الحادي عشر

نحن وزراء أقل البلدان نمواً، وقد اجتمعنا في ساو باولو بالبرازيل، في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤ أثناء الدورة الحادية عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد الحادي عشر) المنعقدة في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤،

وإذ نشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، الرامية في جملة أمور إلى خفض مستوى الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ نكرر أن إعلان بروكسل وبرنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً يوفران إطاراً لشراكة تقوم على تعهدات متبادلة من جانب أقل البلدان نمواً وشركائها في التنمية،

وإذ نشير أيضاً إلى تعهدات المجتمع الدولي، كما وردت بشكل خاص في توافق آراء مونتيري الذي اعتمد في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية وخطة التنفيذ المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ، وكذلك في إعلان الدوحة الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، بقدر ما أنها تتصل بأقل البلدان نمواً،

وإذ نشير كذلك إلى إعلان زنجبار لعام ٢٠٠١، وإعلان دكا لعام ٢٠٠٣ وإعلان داكار لعام ٢٠٠٤، التي اعتمدها وزراء تجارة أقل البلدان نمواً، وإذ نناشد المجتمع الدولي مراعاة المشاغل والاحتياجات الواردة في هذه الإعلانات مراعاة كلية،

نعتمد الإعلان التالي:

١- نعرب عن بالغ قلقنا إزاء الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية الكثيرة السائدة بلا هوادة، وإزاء استمرار التهميش، وما ينتج عن ذلك من صعوبات تواجهها بلداننا في تحقيق أهداف الحد من الفقر الواردة في برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً وفي إعلان الألفية.

٢- نعيد تأكيد التزامنا بتنفيذ الإجراءات والالتزامات الواردة في برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً، الذي يتمثل هدفه الأساسي في خفض مستوى الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٣- نسلم بأهمية دور الجهود الوطنية، التي يجب أن تكون في محور سياساتنا واستراتيجياتنا الإنمائية. ونعيد تأكيد تعهدنا بانتهاج سياسات واستراتيجيات اقتصادية ملائمة ترمي إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين والمتسارعين والمتوازنين، كأساس لتحسين مستويات معيشة شعوبنا. وسنواصل بذل الجهود لخلق الظروف اللازمة لتحسين الاستثمار المحلي والأجنبي ولتطوير صادراتنا وتنويعها.

٤- نسلم أيضاً بأنه لما كانت قدرات بلداننا محدودة، وذلك أساساً نتيجة أوجه الضعف الهيكلي في اقتصاداتنا، فإن جهودنا وحدها لن تكفي لمواجهة المشاكل المتعددة الأوجه التي تعترض بلداننا. وبالتالي نؤكد على أن وجود بيئة اقتصادية دولية أكثر ملاءمة ودعم شركائنا في التنمية يعتبران، في العالم الآخذ في العولمة، حيويين لعكس اتجاه الهبوط الاقتصادي في بلداننا ولتحسين مستويات معيشة سكاننا.

٥- نشدد على الحاجة الملحة لتوافق الجهود الوطنية والدولية بشأن سبل تنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نمواً وتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، التي هي حيوية لتنمية بلداننا وللنجاة من "شراك الفقر". وبهذا الخصوص فإننا نعتقد أن تماسك العمليات الدولية والسياسات والاستراتيجيات الوطنية - الذي هو موضوع محوري أيضاً في الأونكتاد الحادي عشر - سيكون حاسماً. وبهذا الخصوص فإننا:

٥-١ نناشد الشركاء الإنمائيين تشديد وتعزيز جهودهم للوفاء بأسرع ما يمكن بالتزاماتهم بشأن أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية، كما ورد ذلك في برنامج عمل العقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً. كما يحتاج الأمر إلى بذل المزيد من الجهود لتحسين نوعية وفعالية المعونة، بما في ذلك من خلال تنفيذ التعهدات برفع القيود عن المعونة، بوصف ذلك أولوية. ويجب تنسيق ممارسات الشركاء في التنمية في مجال تسليم المعونة، لضمان نجاح الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، وبشكل خاص عن طريق توفير المعونة على أساس أكثر قابلية للتنبؤ وبتعهدات طويلة الأجل.

٥-٢ نظراً لكون عبء الدين الخارجي لمعظم أقل البلدان نمواً لا يزال ثقيلاً، وبما أنه تبين أن تدابير التخفيف من عبء الدين ليست كافية إجمالاً حتى الآن بدرجة أن آفاق النمو في أقل البلدان نمواً

لا تزال محدودة، فإننا ندعو إلى التنفيذ الكامل والسريع لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون المعززة لصالح أقل البلدان نمواً التي تتوفر فيها الشروط، ونؤكد أن التخفيف من عبء الدين يجب أن يكون إجراء يضاف إلى المساعدة الإنمائية الرسمية. ونحث جميع المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف على اتخاذ تدابير شجاعة للتخفيف من عبء الدين، بما في ذلك الشطب الكلي لجميع الديون العالقة المستحقة على أقل البلدان نمواً، التي تظل تلقي بثقلها على الإنفاق الحكومي وتحتبط الاستثمار الخاص في بلداننا.

٣-٥ إن مبادرات توفير فرص الوصول إلى الأسواق من قبيل مبادرة "كل شيء عدا الأسلحة" الصادرة عن الاتحاد الأوروبي وقانون الولايات المتحدة بشأن النمو والفرص المتاحة في أفريقيا، وكذلك سائر عروض الوصول إلى الأسواق التفضيلية الأحادية الطرف والثنائية، بإمكانها أن تسهم إسهاماً إيجابياً في مكافحة الفقر في بلداننا. وبهذا الخصوص فإنه لمن الأهمية بمكان تمديد قانون الولايات المتحدة بشأن النمو والفرص المتاحة في أفريقيا حتى عام ٢٠٠٨ وبعده قصد تمكين أقل البلدان نمواً في أفريقيا من الاستفادة كلياً من تلك المبادرة. غير أن الحواجز التجارية المتبقية، بما في ذلك التصعيد التعريفي والذروة التعريفية، وكذلك الحواجز غير التعريفية مثل تدابير مكافحة الإغراق وغير ذلك من التدابير الطارئة المتخذة ضد صادرات أقل البلدان نمواً، وشروط قواعد المنشأ الصارمة، ما زالت تعرقل دخول صادرات أقل البلدان نمواً إلى أسواق الشركاء التجاريين الرئيسيين. ويحتاج الأمر إلى إجراء ملموس لتحسين شروط الوصول إلى الأسواق لكافة صادراتنا، بما في ذلك عن طريق تخفيض الحواجز غير التجارية وغير التعريفية وتبسيط قواعد المنشأ. ولا بد أيضاً من اتخاذ إجراء للتطرق لمشاكل أقل البلدان نمواً فيما يتصل بتأكل الأفضليات الناتج عن مزيد تحرير التجارة.

٤-٥ يجب أن تكمل تحسين عروض الوصول إلى الأسواق إجراءات محددة لمعالجة مشاكل بلداننا على جانب العرض. وفي هذا السياق، يجب أن تُعطى الأولوية للسهر على أن تستهدف المعونة أكثر القطاعات المنتجة والهياكل الأساسية الاقتصادية في أقل البلدان نمواً. كما أن الأمر يحتاج إلى مزيد الجهود لإضفاء الصبغة العملية على المعاملة الخاصة والتفاضلية الممنوحة لأقل البلدان نمواً في اتفاقات جولة أوروغواي وغيرها من القرارات الوزارية ذات الصلة.

٥-٥ لقد أصبح الاستثمار المحلي الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر عنصرين أساسيين في تمويل التنمية. غير أنه على الرغم من اعتماد حكوماتنا لسياسات وتدابير وطنية ترمي إلى خلق مناخ ملائم للاستثمار، فإن حصة أقل البلدان نمواً في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تظل منخفضة

للمغاية ككل (أقل من ١ في المائة). وبالإضافة إلى ذلك ظلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تركز فقط على عدد قليل من البلدان ومن القطاعات. ونكرر دعوتنا إلى الشركاء في التنمية إلى اعتماد سياسات وتدابير قطرية لتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيزها ونقل التكنولوجيا إلى بلداننا.

٦- نلاحظ أن العديد من بلداننا اعتمد أو هو في طور اعتماد أوراق استراتيجية الحد من الفقر في إطار الخطط الإنمائية الوطنية. ومن الأساسي أن ينظر إلى أوراق استراتيجية الحد من الفقر كأداة لتحقيق النمو الاقتصادي، ويجب أن تتأصل جذورها في استراتيجية إنمائية وطنية طويلة الأجل. ويجب أن تركز استراتيجيات الحد من الفقر ذات الوجهة الإنمائية على ضمان الاستثمار وإدامته وتوسيع الصادرات وتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين توزيع الدخل، وكذلك على سياسات حفز هذه الأمور. وعلى نحو مماثل هناك حاجة إلى تكميل سياسات الاقتصاد الكلي الملائمة بسياسات واستراتيجيات للتنمية القطاعية، مع التشديد بشكل خاص على الزراعة والتنمية الريفية. وبالتالي فإن تعجيل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة أساسيان للتوصل بشكل فعال إلى الحد من الفقر.

٧- نلاحظ أيضاً بقلق أن أوراق استراتيجية الحد من الفقر لن تحقق نتائج تُذكر ما لم يتم تحسين سياسة التعاون الإنمائي إلى حد كبير. وبناء على ذلك فإن استراتيجية دعم مقابلة لذلك لأوراق استراتيجية الحد من الفقر من جانب شركائنا في التنمية أمر أساسي لجعل عملية أوراق استراتيجية الحد من الفقر عملية مثمرة حقاً. وفي هذا السياق، يجب إيلاء المزيد من العناية لمشروطة المعونة، وبشكل خاص آثارها على الإدارة التفصيلية لبرامج التنمية. ومن شأن المعونة أن تكون أكثر دعماً للأهداف الوطنية إذا ما استهدفت الأولويات الوطنية وتم توجيهها، في جملة أمور، من خلال عمليات الموازنة الوطنية. وهناك حاجة إلى قدر أكبر من إمكانية التنبؤ في تدفقات المعونة وأيضاً إلى تعهدات أطول أجلاً. وتعزيز الجهود الجارية لتنفيذ التعهدات برفع القيود على المعونة يعد أولوية أيضاً، ذلك أن تقييد المعونة بشروط ينتقص من القيمة الحقيقية للمعونة المقدمة للبلدان المتلقية لها.

٨- نؤكد كذلك على الأهمية الحيوية لتنويع الصادرات بالنسبة لبلداننا، بوصف ذلك مصدراً لخلق العمالة والدخل والصراف الأجنبي. وهناك حاجة إلى دعم جهود التنويع المحلية من خلال إجراءات محددة يتخذها المجتمع الدولي لمعالجة أوجه النقص في الطاقة الإنتاجية لأقل البلدان نمواً. وغياب تدابير وسياسات دولية لمعالجة مشاكل انخفاض أسعار السلع الأساسية وعدم استقرارها يعد أيضاً حلقة رئيسية مفقودة في النهج الدولي الحالي لجهود التنمية والحد من الفقر في أقل البلدان نمواً. وندعو شركاءنا في التنمية إلى استنباط أطر دولية للسلع الأساسية، مع تحديد العناصر لوضع سياسة دولية جديدة للسلع الأساسية تشمل، عند الاقتضاء، إقامة "شراكة عالمية من أجل السلع الأساسية". ويحتاج الأمر إلى اتخاذ تدابير ملموسة للتخفيف من الآثار غير المؤاتية لتقلب الأسعار المفرط والمهبوط الطويل الأجل في أسعار السلع الأساسية في العالم وانعكاساتها على أداء بلداننا الاجتماعي - الاقتصادي.

ويمكن أن تشمل هذه التدابير إعادة إحياء التمويل التعويضي على أساس أيسر استخداماً، للتعويض عن آثار صدمات أسعار السلع الأساسية على اقتصادات أقل البلدان نمواً.

٩- يجب علاوة على ذلك أن تتخذ المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجارية إجراءً عاجلاً بشأن مسألة الإعانات الزراعية في البلدان الصناعية والقيام، بأسرع ما يمكن، بحل المشاكل الناشئة عن هذه الإعانات التي تضعف جهود التنمية وآفاقها في بلداننا. ونناشد جميع البلدان الصناعية تخفيض إعاناتها الزراعية إلى حد كبير، بما في ذلك إزالة إعانات التصدير بأسرع ما يمكن.

١٠- نؤكد بشدة على أن لكل من السوق والدولة دوراً تلعبانه في عمليتنا الإنمائية، وعلى أنه من الأساسي السهر على أن يكون دور كل منهما مكتملاً للآخر وداعماً له. والدولة الفعالة حيوية لبناء الهياكل الأساسية المادية والبشرية، ومعالجة أوجه إخفاق السوق حيثما حدثت، وتوفير ظروف الاقتصاد الكلي التمكينية، وإقامة إطار تنظيمي متين. ومن الأساسي أن تتحلى بلداننا بالمرونة والاستقلالية في سياساتها العامة في تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات إنمائية ملائمة للسوق.

١١- نسلم بأنه يجب أيضاً اعتبار تعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على المشاركة في التجارة الدولية وفي النظام التجاري المتعدد الأطراف مكوناً هاماً من مكونات الجهود الدولية لإدماج أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف وفي الاقتصاد العالمي. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن إدماج أقل البلدان نمواً في النظام التجاري المتعدد الأطراف وفي الاقتصاد العالمي إنما هو هدف يشاطره المجتمع الدولي. وتعزيز قدرتنا على المشاركة فعالة في المفاوضات التجارية في منظمة التجارة العالمية يسهم إسهاماً هاماً في تحقيق هذا الهدف. وفي هذا السياق، بإمكان الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة لأقل البلدان نمواً أن يسهم إسهاماً حاسماً في أقل البلدان نمواً إذا ما تطرق بشكل فعال لاحتياجات أقل البلدان نمواً، وذلك في جملة أمور فيما يتصل بقدراتنا المؤسسية وفي مجال صنع السياسات، وقدراتنا الإنتاجية، والقيود التي نواجهها على جانب العرض. ونناشد الوكالات الست الأساسية المشاركة في الإطار المتكامل والبلدان المانحة، وكذلك أصحاب المصلحة الآخرين في الإطار المتكامل، تعزيز إسهاماتها في دعم الجهود الإنمائية التي تبذلها بلداننا، مع أقصى ما يمكن من التنسيق والتآزر والتعهد الراسخ. كما ندعو إلى التنفيذ الكامل للبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة التقنية، ومزيد توسيعه ليشمل أقل البلدان نمواً بشكل أوفى.

١٢- نؤكد أن انضمام أقل البلدان نمواً التي لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية يجب أن يكون جزءاً لا يتجزأ من الجهود الدولية الرامية إلى إدماج بلداننا في النظام التجاري المتعدد الأطراف بشروط وظروف تتفق مع الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية الخاصة السائدة في بلداننا. ولا بد من بذل جهود منسقة من أجل تيسير عمليات انضمام أقل البلدان نمواً، وذلك في جملة أمور من خلال زيادة المساعدة المالية والتقنية وتنسيق إجراءات

الانضمام. وفي هذا السياق، ندعو شركاءنا التجاريين والإيمائيين إلى التنفيذ الأمين والسريع للمبدأ التوجيهي بشأن انضمام أقل البلدان نمواً، الذي اعتمدته المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية.

١٣- نشدد أيضاً على أن المساعدة التقنية وبناء القدرات يُعدّان جزأين أساسيين في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية من أجل تحسين نوعية تصميم السياسات العامة وقدرات التنفيذ في بلداننا. وبهذا الخصوص نسلم بالدور الحيوي للأونكتاد في تنفيذ برنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً في المجالات المندرجة ضمن نطاق ولايته واختصاصه، بما في ذلك الإسهام الهام لتقرير أقل البلدان نمواً في عمليات صنع السياسات الوطنية والعالمية، وكذلك في بناء توافق الآراء على المستوى العالمي بشأن المسائل ذات الصلة بأقل البلدان نمواً.

١٤- نعرب عن عميق تقديرنا للأونكتاد لما يقوم به من أنشطة موضوعية وتحليلية وخاصة بالتعاون التقني دعماً لأقل البلدان نمواً، ونشجعه على مواصلة تلك الأنشطة وتعزيزها. ونكرر بهذا الخصوص دعوتنا إلى أمين عام الأمم المتحدة، تمثيلاً مع قرار الجمعية العامة ٢٢٧/٥٦، تعزيز القدرة العملية للأونكتاد في أنشطته الرامية إلى دعم أقل البلدان نمواً.

١٥- نشيد بوظائف البحث والتحليل في مجال السياسات العامة التي يقوم بها الأونكتاد، كما تنعكس في تقريره بشأن أقل البلدان نمواً، الذي هو النشرة الوحيدة في منظومة الأمم المتحدة التي تركز بشكل حصري على ما تواجهه بلداننا من تحديات وآفاق ومشاكل في مجال التنمية. ونحن نعتقد اعتقاداً راسخاً أن النصائح والتوصيات المتعلقة بالسياسات العامة في تقارير أقل البلدان نمواً قد كانت ولا تزال لها أهمية حاسمة في جهودنا الوطنية لصنع السياسات وفي بناء توافق آراء عالمي بشأن تدابير الدعم الدولية اللازمة لمعالجة مشاكل التنمية المتعددة الأوجه التي تواجهها بلداننا. وبهذا الخصوص، نسلم بالإسهام الحيوي لتقرير عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ اللذين تناولوا على التوالي "الهروب من مصيدة الفقر" وربط "التجارة الدولية بالحد من الفقر". وندعو أمانة الأونكتاد إلى مواصلة هذه الوظائف التي تستحق الثناء للنهوض بمصالح أقل البلدان نمواً عن طريق القيام بانتظام بأمور من بينها بحث الروابط بين التجارة والنمو الاقتصادي والتنمية والحد من الفقر، بغية تحديد الحلول الطويلة الأجل للتحديات والمشاكل التي تواجه أقل البلدان نمواً.

١٦- يساورنا بالغ القلق إزاء تدهور مستوى موارد صندوق الأونكتاد الاستثماري لصالح أقل البلدان نمواً، ونحث شركاءنا في التنمية وسائر البلدان التي هي في وضع يسمح لها بذلك على التبرع بسخاء للصندوق الاستثماري بمبلغ ٥ ملايين من دولارات الولايات المتحدة سنوياً، كما سبق الاتفاق على ذلك في الأونكتاد التاسع وأعيد تأكيده في الأونكتاد العاشر، من أجل تمكين أمانة الأونكتاد من تعزيز أنشطتها في مجالي التعاون التقني وبناء القدرات في بلداننا.

١٧- نؤكد الحاجة إلى القيام، على سبيل الأولوية العاجلة، بسد الفجوة الرقمية المقلقة والمتنامية بين بلداننا وبقية العالم، ولا سيما في مجالات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وندعو المجتمع الدولي إلى دعم إنشاء

وتمويل صندوق التضامن الرقمي ومساعدتنا في جهودنا الرامية إلى بناء الهياكل الأساسية التكنولوجية اللازمة بما يتفق واحتياجات الاقتصاد الرقمي، الذي يتطلب من بين ما يتطلب مزيداً من المساعدة المالية والتقنية وقدرًا أكبر من الفعالية في هذا المجال من شركائنا في التنمية.

١٨- ندعو الأونكتاد، ومكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والمنظمات الدولية ذات الصلة، إلى مواصلة تعزيز تعاونها قصد دعم أقل البلدان نمواً في عملياتها الإنمائية.

١٩- نوصي بشدة بأن تعالج نتائج الأونكتاد الحادي عشر في ساو باولو بالبرازيل احتياجات أقل البلدان نمواً ومصالحها الخاصة.

٢٠- نعرب عن خالص تقديرنا وامتناننا للبرازيل حكومة وشعباً على حسن الضيافة وعلى الترتيبات الجيدة التي اتخذتها لتنظيم الأونكتاد الحادي عشر. وبودنا أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للأمين العام للأونكتاد، السيد روبرت ريكوييرو، على جهوده المتواصلة للنهوض بقضية أقل البلدان نمواً.

— — — — —